

إطار سياسة التعليم الدامج في دبي



إطار سياسة التعليم الدامج في دبي



نعمل جميعاً ضمن برنامج البيانات المفتوحة في دبي، ولذلك نضع هذه البيانات في متناول أيديكم لاستخدامها لأغراضكم الخاصة دون الرجوع إلينا. ويشتمل حق الاستفادة منها على التحميل والطباعة والإنتاج والتوزيع شريطة عدم تغيير البيانات الفعلية، ونرجو عند استخدامكم هذه البيانات الإشارة إلى أن مصدرها هو هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي.

هيئة المعرفة والتنمية البشرية © 2017

الدكتور عبد الله الكرم

رئيس مجلس المديرين مدير عام هيئة المعرفة والتنمية البشرية دبي

يرتكز إطار سياسة التعليم الدامج على حقيقة "أن الإعاقة ليست أبداً سمة من سمات الشخص أو خصائصه، بل هي انعكاس لنظرة المجتمع وتفاعله مع هذا الشخص". وينطلق في تحقيق أهدافه من المبادرات الكريمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي أطلق الإسم "أصحاب الهمم" على ذوي الإعاقة تقديراً منه لجهودهم الجبارة في تحقيق الإنجازات والتغلب على التحديات.

بناء على توجيهات كريمة من المجلس التنفيذي لإمارة دبي، تولت هيئة المعرفة والتنمية البشرية قيادة عمليات تطوير إطار سياسة التعليم الدامج في إمارة دبي، لوضع المعايير والإرشادات اللازمة لتمكين جميع الطلبة أصحاب الهمم من الحصول على حقوقهم كاملة في التعليم والإنجاز في بيئات تعليمية مشتركة تلبى احتياجاتهم الشخصية والاجتماعية والوجدانية والأكاديمية وتشجعهم على تولى زمام تعلمهم وتوفير لهم كافة مستويات الدعم اللازمة لهم.

يرسم إطار سياسة التعليم الدامج ملامح واضحة لجميع الأطراف المعنية نحو تحقيق التطوير المجتمعي المطلوب الذي يرقى إلى عزيمة وإرادة أصحاب الهمم، ويجسد التزام جميع الأطراف بإزالة جميع العوائق والعقبات وتحقيق مفاهيم التعليم الدامج القائمة على التنوع والإنصاف والاحترام المتبادل والشراكة بين جميع الأطراف المعنية تحقيقاً لأهداف السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم، واستراتيجية دبي لأصحاب الهمم 2020 "مجتمعي.. مكان للجميع".

فاطمة بالرهيف

المدير التنفيذي لجهاز الرقابة المدرسية دبي

ارتكزنا في إعداد إطار سياسة التعليم الدامج على مبادئ أساسية تؤكد على أهمية تمكين كل متعلم من التعلم والإنجاز وتحقيق النجاح، وأن يكون التعليم قائماً على تلبية خيارات المتعلم واهتماماته، وعلى تجاوز الحواجز والعوائق باستخدام منهجيات موضوعية مستندة على الأدلة، وعلى تحقيق الإنصاف وتكافؤ فرص الالتحاق في التعليم، وتوفير خيارات تعلم مرنة ومتعددة لتلبية احتياجات جميع الطلبة لاسيما أصحاب الهمم، وأهمية توفير بيئة تربوية مشتركة آمنة يحظى فيها الجميع بالتقدير والانتماء، والتأكيد على الدور المهم لأولياء الأمور ومشاركتهم، وعلى أهمية مواكبة القوانين والتشريعات لتلبية طموحات واحتياجات أصحاب الهمم.

واستندنا في إعداد "إطار سياسة التعليم الدامج في إمارة دبي" على تحليل الوضع الراهن في إمارة دبي، ودراسة أهم معايير المقارنة الدولية ومكونات التعليم الدامج على مستوى العالم، ومراجعة وتحليل أفضل الممارسات والاستراتيجيات الناجحة لتجاوز تحديات تطبيق التعليم الدامج، ودراسة التجارب الدولية الناجحة والاستفادة منها في سياق إمارة دبي، وتخللت جميع مراحل إعداد الإطار تنفيذ سلسلة موسعة من الاستشارات مع كافة الأطراف المعنية في القطاعين الحكومي والخاص والأخذ بأرائهم حول جوانب محددة من السياسة متصلة بهم.

يضع هذا الإطار في متناول جميع الأطراف المعنية لاسيما مزودي الخدمات التعليمية إرشادات وتوجيهات واضحة حول الخطوات اللازم اتخاذها لضمان تقديم خدمات تعليم دامج عالية الجودة لجميع طلبتنا لاسيما أصحاب الهمم، ويؤسس أرضية مشتركة للحوار والتطوير المهني في مختلف المسائل والجوانب المتعلقة بالتعليم الدامج بناء على معايير واضحة وتعريفات ومفاهيم مشتركة قائمة على الحقائق وتواكب المستجدات ومتطلبات التطور والتقدم.

أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع من ساهم معنا في إعداد هذه السياسة من تربويين ومدراء مدارس ومعلمين وأصحاب همم وخبراء دوليين وجميع الأطراف المعنية التي تشاركتنا الالتزام في ترسيخ نظام تعليمي دامج رفيع المستوى.

المحتويات

9	1 الأهداف والنطاق
10	2 المفاهيم
11	3 دراسة الواقع والسياق
12	4 معايير التعليم الدامج في دبي

المعيار الأول: التحديد والتدخل المبكر

المعيار الثاني: القبول والمشاركة والإنصاف

المعيار الثالث: القيادة والمساءلة

المعيار الرابع: نظم الدعم في التعليم الدامج

المعيار الخامس: مراكز التربية الخاصة "مصدر مهم للتعليم الدامج"

المعيار السادس: التعاون والتنسيق وعلاقات الشراكة

المعيار السابع: تعزيز ثقافة التعليم الدامج

المعيار الثامن: المتابعة والتقييم ورفع التقارير

المعيار التاسع: مصادر التعليم الدامج

المعيار العاشر: التعليم والتدريب المهني والتقني، والتعليم العالي

ودخول سوق العمل

52	الملحق - المصطلحات الرئيسية
----	-----------------------------



1.1 الأهداف والنطاق

1.1 | الأهداف

انطلاقاً من توجيهات صاحب السمو الشيخ حمدان بن محمد آل مكتوم، وانسجاماً مع مبادرة "مجتمعي...مكان للجميع" التي أطلقها سموه، تلتزم فرق العمل المعنية وجميع مزودي خدمات التعليم بتحقيق تعليم دامج عالي الجودة في كافة المنشآت التعليمية في إمارة دبي.

يشكل التعليم الدامج لبنة أساسية في رؤية أوسع وأشمل لإمارة دبي بأن تتحول بالكامل إلى مدينة صديقة لأصحاب الهمم بحلول العام 2020، وسيتم تحقيق هذه الرؤية وفق خطة استراتيجية شاملة تقوم على مرتكزات ومحاور حيوية هي: "محور التعليم" و "الصحة وإعادة التأهيل" و "التأهيل المهني والتشغيل" و "إمكانية الوصول" و "الحياة العامة والثقافة والرياضة" و "الحماية الاجتماعية والتمكين الأسري".

ونظراً لأهمية محور التعليم، تم إعداد هذا الإطار لسياسة التعليم الدامج في إمارة دبي بهدف توفير كافة المعلومات المطلوبة عن الإجراءات والمعايير اللازمة لتحسين مقومات التعليم الدامج على مستوى الإمارة، ولتعميم توجيهات وإرشادات محددة إلى جميع المنشآت التعليمية في الإمارة، على النحو الذي يضمن تحقيق الرؤية التالية:

"جميع الطلبة بمن فيهم ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة سيتمكنون كل يوم وفي كل غرفة فصل دراسي من التعلم دائماً في بيئة تعلم آمنة وداعمة تحفزهم على المشاركة النشطة في تعلمهم وتقدم لهم مستويات تحدي ملائمة، بما يكفل تلبية احتياجاتهم الشخصية والاجتماعية والوجدانية والدراسية على نحو كامل."

1.2 | النطاق

يشمل نطاق سياسة التعليم الدامج في إمارة دبي جميع الجهات التعليمية والتنظيمية المحلية ومجالس الأمناء والمجالس الاستشارية ومزودي خدمات التعليم في إمارة دبي، ويعد مرجعاً أساسياً في سعيها نحو تطبيق تعليم دامج عالي الجودة.

تتسم إمارة دبي بمشهد فريد يضم مجموعة واسعة ومتنوعة من المنشآت والبيئات التعليمية التي تشمل خدمات مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم المدرسي ومراكز التربية الخاصة بما في ذلك مراكز التأهيل الاجتماعي. وستتم متابعة هذه المنشآت التعليمية وجودتها أدائها من قبل الهيئات والجهات الملائمة، مع وجود تركيز واضح على تنظيم ومواءمة المصادر الضرورية لتطوير وتطبيق نظام تعليم دامج كامل قادر على تقديم خدمات عالية الجودة للطلبة أصحاب الهمم.

يغطي نطاق إطار السياسة الطلبة أصحاب الهمم في قطاعي التعليم الحكومي والخاص في إمارة دبي، وهو موجه إلى جميع المنشآت والبيئات التعليمية التي تقدم خدمات تعليمية للطلبة في دبي على اختلاف فئاتهم العمرية بدءاً من مرحلة الطفولة

الإعاقة

حالة اجتماعية يواجهها الشخص الذي يعاني من قصور طويل الأمد وتكمن في بروز حواجز سلوكية أو اجتماعية أو بيئية تحول دون تفاعله ومشاركته الكاملة في مجتمعه، لذلك فإن الإعاقة ليست أبداً سمة من سمات الشخص أو خصائصه، بل هي انعكاس للتفاعل بين الشخص والمجتمع

إطار سياسة التعليم الدامج في دبي

تؤكد إحصاءات الأمم المتحدة أن قرابة 10% من سكان العالم يعانون من قصور طويل الأمد أو إعاقة، فالقصور هو حالة طبية أو ضعف طويل الأمد لوظائف الشخص الجسدية أو العقلية أو الإدراكية أو التواصلية أو الحسية. وهؤلاء الأشخاص قد يواجهون عوائق تقف حاجزاً أمام تفاعلهم مع مجتمعهم، وإذا لم يحصلوا على المساعدة اللازمة من مجتمعهم يتحول القصور عندئذٍ إلى إعاقة، لذلك فإن الإعاقة ليست أبداً سمة من سمات الشخص أو خصائصه، بل هي انعكاس للتفاعل بين الشخص والمجتمع ومدى قدرة المجتمع على مواكبة احتياجات وقدرات هؤلاء الأشخاص.

وعلى صعيد التعليم، تظهر الدراسات والإحصاءات أن غالبية الأطفال الذين يُحرمون من التعلم بأساليب ملائمة ويتم استثنائهم من الالتحاق بالمنشآت التعليمية هم من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وذوي الإعاقة، لذلك فإن هذا الإطار يركز على كيفية تجاوب المنشآت التعليمية والأطراف المعنية الأخرى مع تلبية احتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة (أصحاب الهمم).

بيئة تعلم مشتركة

وسط تعليمي يضم طلبة ذوي قدرات متفاوتة قادمين من بيئات وخلفيات مختلفة وقدرات متفاوتة ليتعلموا سوياً في بيئة تعليمية دمجية.

2. المفاهيم

المبكرة وحتى مرحلة التعليم العالي. ويركز الإطار على تغيير العديد من الممارسات والإجراءات المستخدمة بما يواكب أفضل الممارسات العالمية لتمكين جميع الطلبة لاسيما الطلبة أصحاب الهمم من تحقيق مخرجات عالية الجودة. وسيخضع إطار السياسة إلى عمليات مراجعة مدروسة لإدخال التطويرات اللازمة عند ظهور ما يستدعي ذلك.

يقوم التعليم الدامج في جوهره على ضمان توفير خدمات التعليم لجميع الطلبة بمن فيهم الطلبة أصحاب الهمم في بيئات تعلم مشتركة، حيث يتساوى جميع الطلبة في إمكانية الوصول إلى تدريس عالي الجودة والحصول على دعم وتدخلات عالية الجودة أيضاً ليحققوا النجاح في مساراتهم التعليمية.

ويقع على عاتق مزودي خدمات التعليم الدامج في القطاعين الحكومي والخاص بناء ثقافة تعاون قائمة على الاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق بين الجميع ضمن بيئة تعلم مشتركة تمنح جميع الطلبة الفرص اللازمة ليكونوا متعلمين ناجحين، ولينشئوا علاقات اجتماعية إيجابية مع أقرانهم، وليكونوا أعضاء عالي الفعالية في مجتمع التعلم.

إن بناء وترسيخ نظام تعليم دامج عالي الجودة في إمارة دبي رهناً بتعاون جميع الأطراف المعنية في مختلف قطاعات التعليم والتزامهم المشترك بقيم التعليم الدامج ومعايير المعتمدة عالمياً.

سيتعين على جميع الأطراف المعنية، ما يلي:

- الاحتراف بالتنوع الثقافي الموجود بين الطلبة وتقديره كقيمة أساسية في تكامل الإنسانية.
- التعرف على إمكانات وقدرات التعلم لدى جميع الطلبة.
- تطبيق نظريات التعلم التي تدعم منهجيات التعلم المتميز والتعلم الذي يضع الطالب في محور العملية التعليمية.
- الاعتراف بحق جميع الطلبة في تلقي تعليمهم في بيئات تعلم مشتركة.
- منع ومحاربة كافة حالات التهميش والتمييز في التعليم من خلال المبادرة إلى إزالة العوائق والحواجز التي قد يواجهها أصحاب الهمم في التعلم.
- أن تكون سبابة في إزالة عوائق التعلم في البيئات التعليمية

التي تزخر بتنوع ثقافي واجتماعي بين مجموعات الطلبة، وذلك بمواءمة وتعديل المناهج التعليمية واستراتيجيات التعليم والتعلم.

- رفض التمييز بين الطلبة بناء على قدراتهم أثناء التدريس، وعدم الركون إلى مفاهيم مغلوطة حول عدم قدرة بعض المتعلمين على التعلم بسبب عجزهم.

- يتعين على مجالس الأمناء والمجالس الاستشارية والقيادات المدرسية على جميع المستويات تحمل مسؤولياتهم كاملة في ترسيخ ثقافة التعليم الدامج وتأصيلها في منشآتهم التعليمية، وأن تتم مساءلتهم عن جودة البرامج والممارسات والمخرجات في مجتمع التعلم بأكمله الموجود في منشآتهم التعليمية.

3. دراسة الواقع والسياق

تم الارتكاز أثناء تطوير إطار سياسة التعليم الدامج على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى القوانين والتشريعات المحلية والاتحادية التي تدعو وتؤكد على دمج جميع المتعلمين ذوي الإعاقة في قطاع التعليم بغض النظر عن قدراتهم الفردية. ينسجم القانون رقم 2 لعام 2014 لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة دبي مع القانونين الاتحاديين لعامي 2006 و 2009 ، حيث تؤكد هذه القوانين على التزام الإمارة التام بمنع تعرض أي طفل أو بالغ من أصحاب الهمم أو أسرهم لأي حالة من حالات التهميش الاجتماعي.

وتواكب هذه القوانين أفضل الممارسات الدولية كما تنسجم مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) التي وقعت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة، لاسيما المادة 24 من هذه الاتفاقية التي تركز على حقوق جميع الطلبة في التعليم الدامج.

يشكل مفهومي **الدمج والإنصاف** جوهر التشريعات لهذا الإطار، التي تتطلب من جميع مزودي خدمات التعليم في القطاعين الحكومي والخاص ضمان حصول جميع الطلبة أصحاب الهمم على فرص متكافئة لتلقي تعليمهم في بيئة تعليمية دمجية عالية الجودة مع بقية أقرانهم. وإن الفشل أو التهاون في تحقيق التعليم الدامج يعد تمييزاً ضد الطلبة أصحاب الهمم. تم تطوير هذا الإطار بالتعاون مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الأطراف المعنية، وبالاستناد إلى أبحاث دولية مُعتمدة حول ممارسات التعليم الفاعلة والقادرة على دمج جميع الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم. كما يعد هذا الإطار أيضاً تنويعاً لعمليات مراجعة للمعايير الدولية وعملية من البحث التشاركي التي تستند إلى استشارات مكثفة مع العديد من الأطراف المعنية، ومسح بيئي لممكنات وعوائق التعليم الدامج. وتضمنت عمليات تطوير الإطار أيضاً تحليلاً للوضع الراهن لتحديد استراتيجيات لتجاوز العوائق المحتملة

الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة

حاجة تحدث عندما يتم تحديد طالب يعاني من قصور صحي يتطلب إجراء تعديلات محددة أو تقديم دعم محدد للحيلولة دون حدوث إعاقة أو التخفيف من آثارها بما يضمن للطلبة أصحاب الهمم الانصاف في الحصول على تعليم ملائم ضمن بيئة تعلم مشتركة أسوة ببقية أقرانهم.

عوائق

هي جميع الحواجز الناجمة عن المواقف والمعتقدات الخاطئة أو الصعوبات المادية والتقنية، أو غياب الدعم اللازم، والتي تؤدي إلى إقصاء الطالب من منشآت التعليم العام أو عدم تمكنه من المشاركة الكاملة في تعلمه أسوة ببقية أقرانه في بيئة تعلم مشتركة ضمن منشآت التعليم العام وفي غرف الصفوف الدراسية.



أو التخفيف من آثارها، ووضحت مسارات الطلبة التعليمية عبر مختلف المراحل الدراسية وعلى اختلاف مزودي خدمات التعليم في إمارة دبي.

يؤسس إطار السياسة للغة مشتركة بين الأطراف المعنية ويقدم تعاريف محددة للمصطلحات الرئيسية في هذا المجال ومعايير واضحة بناء على أفضل الممارسات والأبحاث الدولية، ويضع منهجيات دعم واضحة (الملحق 1). ويراعي إطار السياسة الطبيعة الفريدة للمشهد التعليمي في إمارة دبي والسمات والخصائص المميزة لقطاعي التعليم الحكومي والخاص بما في ذلك مراكز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ومؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى مراكز التربية الخاصة التي ما تزال الوجة التي يتلقى معظم الطلبة أصحاب الهمم تعليمهم فيها.

4. معايير التعليم الدامج في دبي

تقدم هذه المعايير توجيهات واضحة حول الخطوات الضرورية لضمان تطبيق مستوى عال من القيادة والتوجيه والمساءلة لتحسين خدمات التعليم الدامج وتوسيعها ضمن المنشآت التعليمية في إمارة دبي، وهي على النحو الآتي:

1. التحديد والتدخل المبكر
2. القبول والمشاركة والإنصاف
3. القيادة والمساءلة
4. نظم الدعم في التعليم الدامج
5. مراكز التربية الخاصة، مصدر مهم للتعليم الدامج
6. التعاون والتنسيق وعلاقات الشراكة
7. تعزيز ثقافة التعليم الدامج
8. المتابعة والتقييم ورفع التقارير
9. مصادر التعليم الدامج
10. التعليم والتدريب المهني والتقني، والتعليم العالي ودخول سوق العمل

التحديد والتدخل المبكر

i. إذا كان الطفل في "مستوى ملائم" من التطور سيتم تطبيق استراتيجيات التصميم العالمي في تعليم أصحاب الهمم، مثل تطبيق استراتيجيات التعليم المتميز على مستوى غرفة الصف الدراسي.

ii. إجراء التدخلات المستهدفة إذا كان الطفل "يعاني من احتياجات خاصة أو إعاقة ذات مستوى متوسط" تشير إلى أنه معرض لحدوث بعض التأخر في مخرجاته التعليمية والنمائية، مثل ضم الطفل إلى مجموعة تدخل صغيرة العدد تركز على تطوير مهارات الطلبة الاجتماعية.

iii. إذا كان الطفل يعاني من احتياجات خاصة أو إعاقة ذات مستوى عالٍ، يتعين تقديم دعم فردي متخصص له خارج الحصص الدراسية، مثل إجراء تدخلات محددة وقائمة على أدلة صحيحة للطلبة الذين يعانون من صعوبات تعلم.

1.6 تطوير خطط تعليمية فردية للطلبة الذين تم تحديد احتياجات خاصة أو إعاقة لديهم.

1.7 استخدام الخطط التعليمية الفردية كمستندات مرجعية أثناء تلبية الاحتياجات الخاصة لأصحاب الهمم بحيث يتم الاستفادة منها في توفير معلومات عن استخدام تدخلات محددة وقياس المخرجات والأهداف القابلة للتحقيق والأنشطة الموجهة لتحقيق نتائج محددة، والقياسات التي تحدث وفقاً لجداول زمنية محددة، وأثر كل من هذه العمليات على الاحتياجات الخاصة لكل طالب.

1.8 العمل في إطار علاقة شراكة مع الهيئات الصحية المعنية ومع ذوي الاختصاص من الخبراء المعنيين في مجال الصحة، لضمان ربط عمليات التقييم والكشف المبكر والخدمات الصحية ذات الصلة بتوفير الفرص التعليمية اللازمة للطلبة أصحاب الهمم. وإجراء تقييمات متابعة عند الحاجة إلى تطبيق إجراءات الكشف المبكر على مستوى أكثر تحديداً وتركيزاً لتلبية الاحتياجات الأكثر تعقيداً.

ضمان تحقيق ما يلي تبعاً لجميع الجهات المعنية:

1.9 توفير المعلومات والإرشادات اللازمة لمزودي خدمات التعليم حول كيفية استخدام أدوات الكشف النمائي المنشورة التي يتم تطبيقها على نحو متكرر. حيث يتم استخدام هذه الأدوات بهدف إثراء الخدمات والأنشطة التي يتم توفيرها لجميع الأطفال، ولتقديم المعلومات اللازمة لدعم الأطفال الذين تم تحديدهم على أنهم "عرضة لأن تكون لديهم احتياجات خاصة أو إعاقة" أو أنهم من أصحاب الهمم.

1.10 إعداد وتطوير إرشادات وتوجيهات واضحة لضمان الجودة وهيكلية موحدة للتقييمات الطبية والعلاجية المرتبطة بتقديم خدمات وأنشطة التعليم الدامج للأطفال والطلبة أصحاب الهمم.

1.11 ضمان أن معلومات التقييمات الطبية والعلاجية وإجراءات الكشف المبكر ذات الصلة تتم الاستفادة منها في تحسين جودة الخدمات والأنشطة التعليمية الموجهة للطلبة أصحاب الهمم ومخرجاتهم التعليمية.

هو عملية دقيقة وعاجلة تقدم لمزودي الخدمات التعليمية والمهنيين أصحاب الصلة منهجيات تقييم رسمية وأساليب متعارف عليها بسيطة تتيح لهم الدقة في تحديد فئة الاحتياجات الخاصة لأي طفل. ويتم الاستفادة من المعلومات الناتجة في إجراء عمليات التدخل المطلوبة بناء على أدلة موضوعية صحيحة وبما يؤدي إلى تسريع تعلم الطفل وتقدمه ونموه.

جوانب التركيز

يتعين على مزودي خدمات التعليم ضمان تحقيق ما يلي:

1.1 أن يكون القبول في جميع المنشآت التعليمية على اختلاف أنواعها وفي جميع المراحل الدراسية بما فيها التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة غير مشروط بإجراء تشخيص طبي.

1.2 تطبيق "تقييم للاحتياجات التعليمية" في المنشآت التعليمية الحكومية والخاصة عند التحاق الطفل بالمنشأة التعليمية أو انضمامه إلى برنامج تعليمي رسمي.

1.3 استخدام نتائج "تقييم للاحتياجات التعليمية" ومخرجات نظم التقييم الأخرى ذات الصلة وعملية جمع المعلومات والاستفادة من كل ذلك في تصنيف الحاجة التي تم تحديدها بالاستناد إلى نظام معتمد لتحديد فئات الاحتياجات الخاصة، وتحديد مستوى الحاجة الخاصة أو الإعاقة التي يعاني منها الطالب.

1.4 تطبيق إجراءات تحديد ملائمة على نحو متسق ودون تأخير عند التحاق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة أو التحاق الطالب في الصفوف الدراسية الأخرى.

1.5 استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها لتحديد الطلبة أصحاب الهمم عند التحاقهم بالمنشأة التعليمية والاستفادة منها في تحديد فئة ومستوى الحاجة والدعم اللازم لكل واحد من الطلبة أصحاب الهمم بالاستناد إلى مستوى تطور كل واحد منهم ونوع الحاجة الخاصة أو الإعاقة التي يعاني منها، وذلك على النحو الآتي:

القبول والمشاركة والإنصاف

تؤكد جميع الجوانب المتعلقة بالقبول والمشاركة والإنصاف على حقيقة أن الطلبة أصحاب الهمم يتمتعون بجميع الحقوق التي يحظى بها بقية الطلبة، بما في ذلك حق القبول والالتحاق بالمنشأة التعليمية الأنسب التي تتيح لهم الإقبال والمشاركة في خبرات تعلم عالية الجودة جنباً إلى جنب مع بقية أقرانهم.

جوانب التركيز

يتعين على مزودي خدمات التعليم ضمان تحقيق ما يلي:

2.1 عدم رفض قبول أي طالب في أي منشأة تعليمية بناء على وجود الإعاقة يعاني منها، مما يضمن لجميع الطلبة الالتحاق بالمنشأة التعليمية التي يختارها لهم أولياء أمورهم.

2.2 حصول جميع الطلبة أصحاب الهمم على حق أولوية الالتحاق ببرامج تعليمي أو منشأة تعليمية يتلقى أختهم تعليمهم فيها حالياً.

2.3 أن يضمن جميع الطلبة أصحاب الهمم حق الحصول على تعليم وتدريب عالي الجودة في مختلف مراحلهم الدراسية وفي جميع المنشآت التعليمية العاملة في إمارة دبي.

2.4 أن يحظى جميع الطلبة أصحاب الهمم بدعم فعّال لمشاركة في عملية تعلمهم لتطوير إمكاناتهم وبناء العلاقات مع زملائهم من الفئة العمرية ذاتها من خلال تفاعلهم الاجتماعي ضمن بيئات تعلم مشتركة.

2.5 أن يحظى جميع الطلبة أصحاب الهمم بالدعم والتسهيلات وعمليات التعديل اللازمة على المنهاج التعليمي بما يضمن لهم الإنصاف في الحصول على فرص تعليمية ملائمة أسوةً ببقية زملائهم. وأن يتم إيلاء الأولوية اللازمة لتطوير إمكانات كل طالب من أصحاب الهمم، بما في ذلك تمكينهم من المشاركة الهادفة في عملية التعلم مع زملائهم في بيئات تعلم مشتركة.

2.6 ضمان تحقيق مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص في تعليم الطلبة أصحاب الهمم.



ضمان تحقيق ما يلي تبعاً لجميع الجهات المعنية:

2.7 تطوير وترسيخ عمليات وآليات ملائمة للمتابعة وضمان الالتزام بمتطلبات إطار سياسة التعليم الدامج في إمارة دبي.

2.8 تطوير معايير مشتركة لجودة التعليم الدامج، وإطلاقها ليتم تطبيقها في جميع المؤسسات التعليمية، بما فيها مراكز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومراكز التربية الخاصة، من أجل متابعة وتقييم مدى فعالية الخدمات التي يتم تقديمها للطلبة أصحاب الهمم وجودة مخرجاتهم التعليمية.

2.9 التأكد من قدرة مراكز التربية الخاصة على توفير أماكن ملائمة للطلبة من أصحاب الهمم الذين يعانون من صعوبات تعلم الأكثر تعقيداً وشدة وعدم التأخر في قبول التحاقهم في هذه المراكز والتأكد من أنها تعمل على دمج الطلبة مع بقية زملائهم في الحصص الدراسية النظامية بناء على خطط مدروسة وملائمة.



القيادة والمساءلة

يركز جانب القيادة والمساءلة في التعليم الدامج على مدى فعالية القيادات العليا ومجالس الأمناء في المنشآت التعليمية في تمكين جميع الأطراف المعنية من تطوير المواقف والمنهجيات والاستراتيجيات اللازمة لبناء الخبرات والثقافة الكفيلة بترسيخ بيئات تعليمية مرحبة يحظى فيها الطلبة أصحاب الهمم بالقبول والتقدير، وتعددهم على نحو ملائم للمرحلة التالية في تعليمهم ونموهم.

جوانب التركيز

يتعين على مزودي خدمات التعليم ضمان تحقيق ما يلي:

3.1 تطوير وتطبيق سياسة وبرنامج متوافقين مع إطار سياسة التعليم الدامج في دبي لأعضاء القيادة أو قادة برنامج التعليم الدامج الذين يعملون تحت إشرافهم.

3.2 إعداد وتطبيق خطة تطوير استراتيجية للتعليم الدامج لضمان دمج الطلبة أصحاب الهمم بنجاح مع بقية أقرانهم في التعليم.

3.3 ضمان تطبيق عمليات متابعة وتقويم دورية وفق جداول زمنية محددة لدعم استراتيجيات التطوير المستهدفة ومعايير النجاح بالمعلومات اللازمة.

3.4 تزويد الجهات التنظيمية المعنية بمعلومات دورية ومحدثة عن مسيرة تطبيق إطار سياسة التعليم الدامج، وتقديم المستندات المطلوبة والمعتمدة من الجهات التنظيمية.

3.5 عند الاشتباه بحدوث أي إجراء تمييزي ضد أي طالب من أصحاب الهمم يتعين المسارعة إلى حل المسألة من خلال التوفيق بين الأطراف المعنية، بما في ذلك اتخاذ إجراءات علاجية لإنهاء التمييز، والإحالة إلى الجهة التعليمية المناسبة للمراجعة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

3.6 التأكد من أن الأعضاء الذين يشغلون مناصب قيادية في المنشأة التعليمية وقادة البرنامج (مثل المدير ومساعد المدير ومنسقي البرامج وغيرها من المناصب المشابهة) لديهم القدرة والكفاءة على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتطبيق إطار عمل التعليم الدامج في دبي.

3.7 تقديم تدريب ملائم للمعلمين أثناء عملهم وتقديم الدعم المستمر اللازم لهم لتمكينهم من العمل بفعالية مع الطلبة أصحاب الهمم في بيئات تعليمية مشتركة.

3.8 تطوير علاقات شراكة مع منشآت تعليمية أخرى، بما فيها المدارس والجامعات ومزودي الخدمات المتخصصة، وذلك من أجل التخطيط والتنظيم لتقديم المساقات والبرامج التدريبية اللازمة لبناء قدرات كافة المعنيين على تطبيق إطار سياسة التعليم الدامج في دبي.

3.9 مساءلة المدراء والقيادات التربوية والتعليمية عن جودة الخدمات التي يتم تقديمها للطلبة أصحاب الهمم وجودة مخرجاتهم التعليمية.

3.10 أن يؤدي المدراء وأعضاء القيادات التربوية والتعليمية الآخرين المهام القيادية المطلوبة على مستوى المنشأة التعليمية وبرنامج التعليم الدامج، من خلال اتخاذ الخطوات التالية:

i. تعزيز استخدام استراتيجيات التعليم الدامج وجودة التدريس وذلك من خلال البناء المستمر للطاقات والقدرات، بما في ذلك دعم معلمي الصفوف الدراسية بالتدريب والتوجيهات اللازمة لتعزيز تعلم جميع الطلبة.

ii. أن يحصل الطلبة على تعليمهم بشكل رئيسي من معلمي الصف ضمن بيئات تعلم مشتركة.

iii. إعداد وتطبيق خطة لضمان تمكين جميع الطلبة لاسيما أصحاب الهمم من الوصول إلى جميع مرافق المنشأة التعليمية وبما يتوافق مع "كود دبي للبيئة المؤهلة".

iv. تنظيم كادر المنشأة التعليمية والموارد التعليمية الأخرى بما يكفل تلبية احتياجات جميع الطلبة.

v. تنظيم ظروف العمل بما يعزز ممارسات التعليم الدامج، مثل ترسيخ ثقافة التعليم التعاوني، وإشراك المعلمين في تطوير مهني هادف حتى يتسنى لهم التركيز على تطوير استراتيجيات التدريس.

vi. حصول معلمي المواد الدراسية وأعضاء الكادر التعليمي الآخرين على دعم فعال لتلبية احتياجات التعلم الفردية لدى طلبتهم.

vii. تضمين نظم تعاونية فاعلة في المنشأة التعليمية للاستفادة من معارف وكفاءات المعلمين والمعالجين وغيرهم من أعضاء الكادر المعنيين من أجل أن يتعاونوا فيما بينهم على تلبية احتياجات الطلبة.

viii. إتاحة الفرص للمعلمين ليكون بوسعهم عند الحاجة الحصول على دعم اختصاصي من خبراء خارجيين، مثل المختصين في علم النفس والمعالجين والمستشارين، والأطباء الممارسين وغيرهم تبعاً للحاجة.

ix. المشاركة الفاعلة لعائلات الطلبة وأولياء الأمور ومقدمي الرعاية والأطراف المعنية الأخرى مثل الاختصاصيين الاجتماعيين والعاملين في الخدمة المجتمعية والاختصاصيين الطبيعيين،



ليتشاركوا مسؤوليات تعليم الطلبة أصحاب الهمم.

x. تَحْمُلُ المنشأة التعليمية وأعضاء الكادر التعليمي لمسؤولياتهم كاملة في متابعة تقدم الطلبة في التعلم.

ضمان تحقيق ما يلي تبعاً لجميع الجهات المعنية:

3.11 ربط متطلبات التطوير المهني والتدريب ومتطلبات توفير خدمات التعليم الدامج، بأليات ترخيص تشغيل المنشآت التعليمية وبالمتطلبات المهنية لكوادر التدريس.



نظم الدعم في التعليم الدامج

iii. كتابة محاضر للاجتماعات والاستفادة منها في تطبيق نظم متابعة فاعلة لإجراءات واستراتيجيات محددة.

iv. تعيين مساعدي دعم تعلم للطلبة أصحاب الهمم بشكل فردي أو لمجموعات من طلبة الصف حسبما هو ملائم، علماً بأن عملية تخصيص هؤلاء المساعدين يجب أن تتحلى بأعلى مستويات المرونة. وإجراء مراجعات منتظمة لجودة تركيز وتأثير الدعم الذي يقدمونه، وقد يتم تغيير توزيعهم تبعاً لاحتياجات الطالب والمعلم.

v. تطوير علاقات شراكة مع مراكز التربية الخاصة وخبراء خارجيين للعمل مع الطلبة أصحاب الهمم بشكل فردي إذا دعت. ويجب أن تكون علاقات الشراكة قائمة على تلبية احتياجات الطلبة أصحاب الهمم وأسرها بما يتيح تطبيق تعليم دامج عالي الجودة.

4.4 تطبيق كافة الممارسات التي من شأنها تحقيق ما يلي:

i. ترسيخ بيئات تعلم قادرة على تقديم الدعم اللازم لجميع الطلبة وتشجيعهم على المشاركة النشطة، ودمج جميع الطلبة في التعليم أكاديمياً واجتماعياً وثقافياً ومادياً ووجدانياً.

ii. إعداد وتطبيق خطة تطويرية على مستوى المنشأة التعليمية لتطبيق التعليم الدامج فيها، بحيث تحدد هذه الخطة كيفية تقديم الدعم اللازم للمعلمين والطلبة وكيفية تحسينه بمرور الوقت، على أن تتم مراجعة هذه الخطة وتحديثها مرة واحدة على الأقل في كل عام دراسي.

iii. تضمين المعارف والكفاءات اللازمة لتطبيق التعليم الدامج ضمن سياسات التوظيف والاحتفاظ بالموظفين، وضمان إعطاء هذه العوامل الأولوية المطلوبة في ممارسات التوظيف وإدارة الأداء.

iv. تقديم التدريب اللازم على تقنيات التعليم الدامج لمعلمي الصف و/أو معلمي المواد الدراسية -وفي حال لم يتح ذلك- يتعين إعداد خطط لكل معلم بما يمكنه من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة.

v. بناء الثقة والكفاءة لدى كل معلم وعضو من أعضاء الكادر التعليمي بما يمكنهم من أداء مسؤولياتهم المهنية كاملة إزاء كل طالب في بيئة التعليم الدامج، مع التأكيد على توفير المصادر والتوجيه والدعم اللازم للمعلمين وأعضاء الكادر التعليمي.

vi. ترسيخ التعاون وروح العمل الجماعي لتكون ممارسة دائمة، ومواظبة أعضاء الكادر على عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة التقدم الذي يحققه كل طالب، ولمناقشة طرق التدريس والاستراتيجيات التعليمية واستراتيجيات التدريس المبتكرة.

vii. ضمان تواجد معلمي الدعم ومساعدي دعم التعلم لتقديم الدعم اللازم لمعلمي الصف من أجل توفير تعليم فعال لجميع الطلبة على اختلاف احتياجاتهم التعليمية بمن فيهم الطلبة أصحاب الهمم.

إن توفير نظام دعم عالي الجودة يعد أمراً أساسياً في تطوير وتطبيق نظم كاملة في التعليم الدامج. ويشمل ذلك الممارسات والسياسات والإجراءات التي يجب على مزودي خدمات التعليم تطويرها لضمان تقديم خبرات تعليمية دامجة للطلبة أصحاب الهمم، وتقديم نظم دعم دقيقة وفعالة للطلبة والمعلمين، وإدخال منهجيات جديدة في أساليب التدريس والتعليم، وتقديم مسارات وأهداف مرنة للمنهاج التعليمي واستخدام استراتيجيات تقييم متنوعة.

جوانب التركيز

يتعين على مزودي خدمات التعليم ضمان تحقيق ما يلي:

4.1 تقديم خيارات بديلة ومعتمدة لمسارات المنهاج التعليمي وتوفيرها للطلبة أصحاب الهمم في معظم المجالات والمواد الرئيسية من المنهاج التعليمي.

4.2 تأسيس فريق لدعم التعليم الدامج، ويجب أن يضم هذا الفريق في عضويته: مدير المنشأة التعليمية وعضو القيادة المسؤول عن الخدمات الموجهة لأصحاب الهمم ومعلم/معلمي الدعم، ورائد التعليم الدامج في المنشأة التعليمية. وتقتضي أفضل الممارسات أن يضم الفريق في عضويته أيضاً ممثلين عن الطلبة وأولياء الأمور ومساعدي دعم التعلم (تبعاً لما هو ملائم) وأعضاء آخرين من الكادر حسب الحاجة مثل المرشدين التربويين أو المشرفين أو المعالجين أو معلمي الصف.

4.3 التأكد من أن أعضاء فريق دعم التعليم الدامج سيؤدون المسؤوليات والمهام الآتية:

i. العمل في إطار علاقات تعاون وثيق مع معلمي الصف والأعضاء المعنيين من الكادر التربوي والتعليمي لدعم عملية تعليم الطلبة أصحاب الهمم في بيئات تعلم مشتركة، وذلك من خلال تقديم التوجيه والدعم اللازم للمعلمين على نحو منتظم.

ii. عقد اجتماعات دورية لأعضاء الفريق، تكون أسبوعياً عادة.



viii. تطوير عمليات ومنهجيات الحل التعاوني للمشكلات وتطبيقها مع المعلمين لتحديد المشكلات والتحديات التي تظهر للطلبة ومعالجتها.

ix. تشجيع أولياء الأمور/أسر الطلبة وتقديم الدعم اللازم لهم للمشاركة في العملية التعليمية، وضمان توفير جميع الفرص اللازمة لهم للمساهمة في نجاح الطلبة.

x. التأكد من أن الخطط التعليمية الفردية التي يتم تطويرها هي التي توجه المعلمين نحو الاستراتيجيات التي عليهم استخدامها لتلبية الأهداف التعليمية للطلبة الذين يحتاجون إلى تطبيق أساليب تعلم مركزة ومخصصة، لاسيما لدى الطلبة أصحاب الهمم.

xi. التأكد من أن أولياء أمور الطلبة أصحاب الهمم والطلبة أنفسهم -حيثما كان ذلك ملائماً- يؤدون دوراً محورياً في تطوير الخطط التعليمية الفردية وتصميم البرامج الأخرى ذات الصلة.

xii. التأكد من أن عمليات المواءمة والتعديل التي يتم إجراؤها على المنهاج التعليمي تؤدي إلى تعزيز تعلم جميع الطلبة، من خلال تحسين مشاركات وتعلم الطلبة أصحاب الهمم.

xiii. التأكد من تطبيق مسارات مرنة في المنهاج التعليمي تنسجم مع الخلفيات المعرفية والإدراكية والثقافية واللغوية المتنوعة لدى الطلبة، ودعمها بمجموعة متنوعة من أساليب التدريس التي تلائم أنماط التعلم المختلفة لدى الطلبة.

xiv. التأكد من إتاحة الفرص اللازمة للمعلمين لاستخدام التقنيات الجديدة، بما فيها تقنيات المعلومات والاتصالات، والأجهزة المساعدة على الحركة والتنقل والتقنيات المساعدة ومختلف التقنيات التي تعتبر من الوسائل الأساسية اللازمة لتلبية احتياجات الطلبة الفردية، لاسيما الطلبة أصحاب الهمم.

4.5 أن يؤدي عمل معلمي الصف وأعضاء الكادر التعليمي في بيئة تعلم مشتركة للتعليم الدامج إلى تحقيق ما يلي:

i. إظهار المعرفة والفهم لقيم التعليم الدامج ومفاهيمه.

ii. أن تكون لديهم الكفاءات اللازمة في تقنيات التعليم الدامج، وتعديل المنهاج التعليمي وتخصيص أهداف التعلم واستراتيجيات التقييم.

iii. العمل مع أولياء الأمور ومقدمي الرعاية والمختصين لتطوير خطط تعليمية فردية ملائمة للطلبة أصحاب الهمم.

iv. التعاون بفعالية مع أولياء الأمور والمعلمين الآخرين والاختصاصيين وغيرهم من مزودي الخدمات، بمن فيهم أولئك الذين يعملون كأعضاء في فريق متعدد التخصصات.

v. الاستفادة من التقنيات الملائمة، بما فيها "تقنيات المساعدة" كأداة لدعم التعلم وتمكين الطلبة أصحاب الهمم.

vi. التعاون مع فرق الدعم لابتكار فرص تعزز المشاركة الهادفة لجميع الطلبة في بيئة تعلم مشتركة (مثل التخطيط للحصص الدراسية وتنظيم غرفة الفصل الدراسي، وتجميع الطلبة في مجموعات لتحقيق أهداف محددة).

vii. إعطاء الأولوية لبناء علاقات بين الطلبة، والإلمام بخصائص وسمات تعلم الطلبة، ومستويات الأداء ومخرجات التعلم الفردية.

viii. تطبيق التقييم البنائي والتصميم العالمي للتعلم، والتمايز وغيرها من الأنشطة التي تتمحور حول المتعلم، مما يمكن الطالب من المتابعة وتحقيق أهداف التعلم المستندة إلى المنهاج التعليمي.

ix. المشاركة في فرص تدريبية وفرص التدريس التعاوني مع معلمي الدعم وزملاء آخرين لتوفير بيئة تعلم دامج ملائمة لجميع الطلبة.

4.6 تطوير الدور المهني "لمعلم الدعم" الذي سيتولى مساعدة معلم الصف و/أو معلم المادة الدراسية في تقديم خدمات وأنشطة تدريس الطلبة أصحاب الهمم، بحيث يقضون ما لا يقل عن 60% من وقتهم في المشاركة بأنشطة تقدم مساعدة مباشرة وفردية للمعلمين.

4.7 مساهمة معلم الدعم في رفع قدرة معلمي الصف على تقديم بيئة تعلم دامج كاملة، من خلال تقديم الدعم لهم في الجوانب الآتية:

i. تحديد الاحتياجات الخاصة الفردية لدى الطلبة.

ii. تطوير خطط تعليمية فردية محددة وشخصية.

iii. تطوير استراتيجيات التدريس والتعليم.

iv. تعديل ومواءمة هيكليات المنهاج التعليمي.

v. تطوير إجراءات تقييم ملائمة.

vi. تنفيذ استراتيجيات تدريس ملائمة، مثل التدريس التعاوني أو التدريس الجماعي مع معلم الصف.

vii. عمليات ومهام فريق دعم التعليم الدامج.

4.8 التأكد من أن معلمي الدعم لن يخصصوا أكثر من 25% من وقتهم للعمل المباشر مع الطلبة أصحاب الهمم بشكل فردي أو ضمن مجموعات صغيرة. وتتضمن هذه الأنشطة ما يلي:

4.12 عند توظيف مساعدي دعم تعلم من قبل أولياء أمور الطلبة أصحاب الهمم، على المنشأة التعليمية أن تبادر إلى إعداد مذكرة تفاهم تحدد بوضوح بنود وشروط العمل داخل المنشأة التعليمية. ويجب أن تتضمن المذكرة معلومات تعريفية عن المنشأة ومتطلبات المتابعة والتدريب وإجراءات التسلسل الإداري وقواعد وسلوكيات العمل المهني، والمستويات المتوقعة للممارسات المهنية وإجراءات التقييم والتصحيح والتغذية الراجعة والمحافظة على سرية المعلومات ومستويات المساءلة.

4.13 يتعين على مساعدي دعم التعلم، أداء المسؤوليات والواجبات التالية:

i. المساهمة في العملية التعليمية للطلبة ضمن بيئة التعليم الدامج في المنشأة التعليمية وغرف الفصول الدراسية، وذلك من خلال تدريس للطلبة بشكل فردي أو ضمن مجموعات صغيرة.

ii. المشاركة في متابعة تعلم الطلبة على مستوى غرفة الفصل الدراسي بأكمله (مثل التعلم المستقل أو مجموعات العمل الصغيرة) وفق ما هو مُحدد ومُخطط له من المعلمين وفريق دعم التعليم الدامج.

iii. تحضير مواد التعلم ليتم استخدامها من قبل الطالب(الطلبة) بناء على توجيهات المعلم.

iv. جمع بيانات التقييمات البنائية حول أداء الطلبة وتقديمهم، وذلك بالاستناد إلى نظم البيانات التي يصممها المعلمون أو فريق دعم التعليم الدامج.

v. مساعدة الطلبة الذين يحتاجون إلى دعم في الرعاية الشخصية (مثل الأكل واستخدام الحمام وارتداء الملابس).

vi. تيسير وإتاحة التفاعل المتبادل بين الأقران بناء على إرشادات المعلم وفريق دعم التعليم الدامج. وتشجيع الطلبة على مساعدة بعضهم البعض، والمشاركة -تبعاً للحاجة- في أداء مهام غير تدريسية يحددها لهم المعلمون أو فريق دعم التعليم الدامج (مثل الإشراف على مجموعات الطلبة مثل الطلبة الموجودين في المقصف المدرسي، أو في ساحات اللعب أو في الحافلات المدرسية).

vii. تطبيق أفضل ممارسات واستراتيجيات التعلم الحديثة من خلال مساقات التطوير المهني والممارسة أثناء العمل أو المشاركة في ورش تدريبية.

ضمان تحقيق ما يلي تبعاً لجميع الجهات المعنية:

4.14 حصول جميع مزودي خدمات التعليم على فرص تطوير وتدريب معتمد عالي الجودة والجدوى من حيث المردودية والوقت في التعليم الدامج بما يتناسب مع أهداف هذه الجهات.

4.15 التأكد من أن برامج التدريب والتطوير في التعليم الدامج التي يتم توفيرها للأعضاء الرئيسيين في البيئات التعليمية ستمكّنهم من تطوير المعرفة والفهم المطلوبين حسب ما هو ملائم وبما ينسجم مع دورهم والتركيز بوضوح على تقديم وتطوير نظم عالية الجودة لدعم التعليم الدامج.

i. العمل مباشرة مع الطالب(الطلبة) لتحديد احتياجاته الفردية وجمع المعلومات عن نقاط قوة الطلبة ومواطن الضعف لديهم لإعداد وتطوير خطة (خطط) تعليمية فردية.

ii. تدريس الطالب (الطلبة) فردياً أو ضمن مجموعات صغيرة في بيئة تعلم مشتركة.

iii. تدريس الطالب (الطلبة) فردياً أو ضمن مجموعات صغيرة في بيئة تعلم مشتركة خارج بيئات التعلم المشتركة.

iv. التعامل مع المواقف الاجتماعية والوجدانية والسلوكية و/أو العائلية (مثل المسكن والطعام والصحة والأحوال الصحية الذهنية) للطلبة.

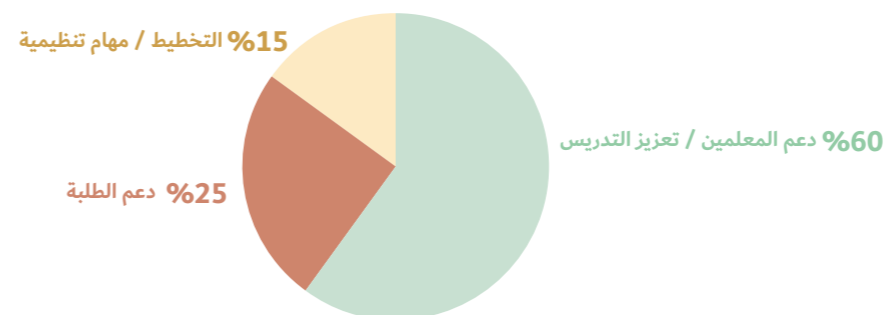
4.9 التأكد من أن معلم الدعم لن ينفق أكثر من 15% من وقته في العمل على إنجاز مسؤوليات إدارية، وذلك من خلال ما يلي:

i. العمل الوثيق مع مدير المنشأة التعليمية لضمان فعالية إدارة وتشغيل فريق دعم التعليم الدامج.

ii. المحافظة على تواصل فاعل مع أولياء الأمور ومع كافة مزودي الخدمات الذين يعملون مع الأسرة أو الطفل.

iii. تيسير انتقال الطلبة أصحاب الهمم من بيئات التعليم المنفصلة إلى بيئات التعليم المشتركة مع بقية زملائهم.

4.10 التأكد من أن دور معلم الدعم يجب أن يتركز في تقديم دعم نشط ومستمر للمعلمين طيلة العام الدراسي، بما ينسجم مع الإرشادات التي تحدد نسب الوقت المخصص كما هو موضح في الشكل أدناه:



4.11 تغيير المسمى الوظيفي للمعلمين المرافقين "Shadow Teachers" ليصبح مسماهم الجديد "مساعدو دعم التعلم". وسيكون عليهم مراجعة التوصيف الوظيفي الخاص بهم، كما سيطلب منهم إتمام برنامج التدريب والتطوير ضمن فترة زمنية محددة.

4.16 التأكد من إتمام أعضاء فريق دعم التعليم الدامج لبرامج التدريب والتطوير المهني المعتمدة وأنها مرتبطة حسبما هو ملائم بعمليات ترخيص المعلمين ومعايير المعلمين وآليات تقييم المعلمين.

4.17 التأكد من أن مسؤوليات المعلمين المتصلة بتوفير التعليم والرعاية للطلبة أصحاب الهمم مرتبطة بعمليات ترخيص المعلمين ومعايير المعلمين وآليات تقييم المعلمين.

4.18 العمل في إطار علاقة شراكة مع مزودي خدمات التعليم لضمان أن الطلبة أصحاب الهمم ذوي التحصيل الأدنى من التوقعات المنتظرة من فئاتهم العمرية و/أو الذين يتلقون تعليمهم في إطار اعتماد أكاديمي بديل سيحصلون على الشهادات وإجراءات المعادلة اللازمة بما يمكنهم من الحصول على مزيد من التعليم والتدريب و/أو فرص العمل.

4.19 حيثما كان ممكناً، التأكيد على أن وجود فريق دعم التعليم الدامج من شروط حصول مزودي الخدمات التعليمية على الترخيص للعمل في إمارة دبي.

مراكز التربية الخاصة "مصدر مهم للتعليم الدامج"

تعد مراكز التربية الخاصة عنصراً مهماً في استمرارية خدمات التعليم الدامج للطلبة أصحاب الهمم في إمارة دبي. وتقدم مساهمة كبيرة في تطوير نظام متكامل للتعليم الدامج بما لديهم من خبرات وبما يقدمونه من خدمات متخصصة.

جوانب التركيز

الدور المستهدف لمراكز التربية الخاصة في تحقيق ما يلي:

5.1 أداء الدور المنوط بها في تطوير التعليم الدامج من خلال تقديم الخبرات اللازمة وتشارك معارف وخبرات العمل مع الطلبة أصحاب الهمم، ويتم تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

i. توفير مختلف جوانب الخدمات التعليمية للطلبة أصحاب الهمم من ذوي الاحتياجات الخاصة الحادة أو المتقدمة، وذلك من خلال تقديم مناهج تعليمي معترف به وتطبيق ممارسات التدريس والممارسات العلاجية القائمة بناء على أدلة صحيحة وموضوعية.

ii. توفير الدعم والخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة للطلبة أصحاب الهمم وأسرتهم من خلال المنهج التعليمي مباشرة أو من خلال برنامج تعليمي معتمد.

iii. التعاون مع معلمي الصف ومعلمي الدعم في منشآت التعليم العام ومساعدتهم على تطوير الخطط التعليمية الفردية وتطبيقها في بيئات تعلم مشتركة ضمن منشآت التعليم العام دعماً للطلبة أصحاب الهمم.

iv. العمل كمراكز محلية للمصادر لأجل تقديم الخبرات والدعم لمنشآت التعليم العام على نحو فردي أو لنطاق من المنشآت التعليمية.

v. تقديم دعم فردي خارجي للطلبة بما في ذلك الخدمات العلاجية وخدمات إعادة التأهيل بناءً على طلب ولي أمر الطالب أو الوصي عليه.

vi. دعم عمليات تحديد الطلبة أصحاب الهمم، والمساعدة في تطوير وتوفير التدخلات اللازمة، مع إيلاء تركيز خاص على مرحلة الطفولة المبكرة قبل المدرسة بما في ذلك الحضانات ومراكز التعليم المبكر.

vii. تطبيق نظام لإدارة البيانات المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالطلبة أصحاب الهمم من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة ما بعد التعليم المدرسي وحصولهم على التعليم المهني والتدريب.

viii. التواصل مع مزودي الخدمات المحليين لتحسين جودة الدعم الذي يقدمونه، وتيسير وصول أولياء الأمور إلى الخدمات التي يحتاجها أطفالهم من أصحاب الهمم.

ix. بناء روابط مع مؤسسات التعليم العالي والمهني ومراكز التدريب لدعم المبادرات الرامية إلى توظيف الطلبة أصحاب الهمم وإدخالهم إلى سوق العمل.

x. تقديم الإرشاد والتوجيه اللازمين للطلبة أصحاب الهمم وأسرتهم أثناء انتقالهم من مراكز التربية الخاصة إلى منشآت التعليم العام وإلى الصفوف الدراسية النظامية مع بقية الطلبة.

ضمان تحقيق ما يلي تبعاً لجميع الجهات المعنية:

5.2 متابعة وتقييم جودة التعليم الذي تقدمه مراكز التربية الخاصة وفقاً لمعايير التعليم الدامج.

التعاون والتنسيق وعلاقات الشراكة

تشكل مشاركة الأطراف المعنية الرئيسية سمة أساسية من سمات التعليم الدامج الفعال. وإن مواءمة المعايير والممارسات بين مزودي الخدمات سيضمن حصول الطلبة أصحاب الهمم وأسرهـم على أفضل خدمات ممكنة من البرامج والخدمات التي يحصلون عليها.

جوانب التركيز

يتعين على مزودي خدمات التعليم العمل في إطار علاقات شراكة مع مزودي الخدمات الأخرى لضمان تحقيق ما يلي:

6.1 التشاور والتعاون مع أولياء الأمور ومقدمي الرعاية للأطفال من أصحاب الهمم لضمان حصولهم على خدمات ومرافق وتسهيلات ملائمة وكافية، تتضمن ما يلي:

- i. إجراءات التقييم المطبقة.
- ii. تخطيط الخدمات التعليمية.
- iii. تقييم الخدمات التعليمية.
- iv. تقييم خدمات الدعم ورجاءات تقييم الطلبة أصحاب الهمم.

6.2 التعاون لضمان امتلاك جميع الطلبة لاسيما أصحاب الهمم للمهارات والقدرات التي تؤهلهم للمضي قدماً في مساراتهم التعليمية ومساقات التدريب ودخول سوق العمل والمشاركة المجتمعية.

ضمان تحقيق ما يلي تبعاً لجميع الجهات المعنية:

6.3 العمل سوية على متابعة وتقييم جودة الخدمات التي يتم تقديمها للطلبة أصحاب الهمم وأسرهـم.

6.4 إنشاء معايير وإجراءات لترخيص "المراكز المعنية بالتشخيص" و"خدمات التدخل المبكر التعليمية والصحية" للطلبة أصحاب الهمم.

6.5 تطبيق نظام للخدمات المتكاملة لضمان أن المعلومات المتعلقة بالخدمات والطلبة أصحاب الهمم وعائلاتهم يتم تشاركتها على نحو ملائم، ويتم استخدامها لفائدة الطلبة أصحاب الهمم وعائلاتهم.

تعزيز ثقافة التعليم الدامج

تشكل الاستدامة شرطاً أساسياً في تطوير نظم تعليم دامج راسخة وذات مصداقية عالية. فالتعليم الدامج ليس مجرد مشروع أو مبادرة، بل هو تطوير تدريجي للمواقف والسلوكيات والنظم والمعتقدات التي تؤهل التعليم الدامج لأن يكون الأساس الذي تركز عليه ثقافة المدرسة، وتنعكس قيمه ومفاهيمه على السلوكيات والنقاشات التنظيمية والتربوية والتعليمية والقرارات التي يتم اتخاذها.

جوانب التركيز

ضمان تحقيق ما يلي تبعاً لجميع الجهات المعنية:

7.1 تقديم التدريب اللازم للمعلمين والتربويين على جميع المستويات، بدءاً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وحتى التعليم العالي، لتحفيزهم وزيادة الوعي لديهم بأصحاب الهمم واحتياجاتهم الخاصة. وسيستخدمون نماذج مختلفة للإعاقة بما في ذلك النموذج الاجتماعي للإعاقة والنموذج النفسي والحيوي والاجتماعي، والتجهيزات والمرافق التعليمية والتقنيات المساعدة التي يحتاجها الطلبة أصحاب الهمم.

7.2 تقديم التدريب اللازم للمعلمين والتربويين حول كيفية تحديد ودعم المتعلمين الذين قد يعانون من إعاقات غير ظاهرة، نظراً إلى أن هذه الشريحة من المتعلمين أصحاب الهمم يواجهون مخاطر أعلى للتسرب جراء فشل المنشأة التعليمية في ملاحظة وتحديد هذه الإعاقة غير الظاهرة.

7.3 توفير الفرص اللازمة لأولياء الأمور ومقدمي الرعاية لترسيخ فهم أفضل لأصحاب الهمم واحتياجاتهم الخاصة، ولحقوق التعليم في بيئة تعليمية دامجة والمصادر اللازمة وآليات الدعم المتاحة لهم ولأسرهم.

7.4 تطوير خطة (خطة) التواصل ونشر مفاهيم التعليم الدامج لرفع الوعي المجتمعي بأصحاب الهمم والحد من النظرة السلبية إزاء الجوانب المتعلقة بالدمج في التعليم والتميز والتقليل من شأن أصحاب الهمم أو تهيمشهم.

7.5 تضمين عنصر المتابعة والتقييم في خطة (خطط) التواصل والنهوض بالوعي المجتمعي، لقياس أي تأثير أو تغيير في المواقف والمعتقدات حول الأشخاص من أصحاب الهمم وحول التعليم الدامج.

7.6 زيادة تمثيل جميع المتعلمين لاسيما أصحاب الهمم في المواد التعليمية والترويجية بما في ذلك المواد المطبوعة والمصادر الإلكترونية على شبكة الإنترنت، والألعاب ووسائل الإعلام، وغيرها من مصادر المعلومات ذات الصلة. وتسهيل الضوء على قدرات وإمكانات الأشخاص أصحاب الهمم.



المتابعة والتقييم ورفع التقارير

إن تأسيس نظام دقيق للمتابعة والتقييم ورفع التقارير يكتسي الأهمية ذاتها لكل من الجهات المعنية المسؤولة ومزودي خدمات التعليم، لدوره المهم في ضمان متابعة التقدم الذي يتم تحقيقه نحو بناء نظام كامل ومتكامل للتعليم الدامج، والحصول على التغذية الراجعة وتقديم الدعم المستهدف والتوجيه واتخاذ الخطوات اللازمة.

جوانب التركيز

ضمان تحقيق ما يلي تبعاً لجميع الجهات المعنية:

8.1 العمل بأسلوب تعاوني لتعزيز وموائمة نظم المتابعة والتقييم الموجودة لجمع وتحليل البيانات، ومتابعة تقدم الطلبة وتشارك المعلومات حول الأطفال والطلبة من أصحاب الهمم منذ ولادتهم وفي مراحل مسيرتهم التعليمية والمهنية عبر جميع القطاعات ذات الصلة.

8.2 طلب جمع بيانات روتينية ودورية حول الجوانب التالية:

i. أعداد الأطفال من أصحاب الهمم، مصنفيين حسب الجنس والعمر والجنسية ونوع الإعاقة ومستوى الحضور، والحالة الصحية ومكان السكن / الإمارة.

ii. أعداد وسمات الطلبة الذين تم رفض قبولهم في المدارس وغيرها من المنشآت التعليمية، لاسيما السمات المتعلقة بالإعاقة على وجه التحديد.

iii. أعداد وسمات الطلبة من أصحاب الهمم الذي يتلقون تعليمهم في منشآت التعليم العام الخاصة ومراكز التربية الخاصة.

iv. أعداد وسمات الطلبة من أصحاب الهمم الملتحقين بنظام التعليم العام، بعد بلوغهم الثامنة عشرة ونوع الدعم الذي يحصلون عليه بعد بلوغهم هذا السن (إن كانوا يتلقون دعماً).



v. التقدم والمخرجات التي يحققها الطلبة أصحاب الهمم الملتحقين بمنشآت التعليم العام ومراكز التربية الخاصة.

vi. بيانات على مستوى المنشأة التعليمية حول إمكانيات الوصول والمرافق ودعم المعلمين والطلبة (بما في ذلك عدد معلمي الدعم ومساعدتي دعم التعلم)، والخطط التعليمية الفردية والتدريب والتمويل والتقنيات المساعدة وأنواع الدعم الأخرى المتوافقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD)

8.3 مسؤولية إجراء مراجعة منتظمة ورفع التقارير عن الممارسات والمخرجات التعليمية والتمويل مصنفة تبعاً لمستويات التعليم والإعاقة ومؤشرات الإنصاف ذات الصلة (مثل التدريب والموارد البشرية والتسهيلات والوسائل الملائمة وخدمات الدعم) لتقييم أثر سياسات التعليم الدامج وبرامجه.

8.4 استخدام إطار تقييم مشترك لمتابعة وتقييم جودة خدمات وأنشطة التعليم الدامج وتأثيرها على جودة مخرجات الطلبة أصحاب الهمم ورفع تقارير بذلك.



مصادر التعليم الدامج

إن فوائد المصادر المستهدفة لضمان تقديم دعم فعال للتعليم الدامج ليست مقتصرة على أصحاب الهمم، فالتعليم الدامج يعد تحضيراً ضرورياً لتمكين جميع الطلبة من المشاركة النشطة في عالم دامج وحياءة دامجة تتسع للجميع في شتى المجالات.

جوانب التركيز

يتعين على مزودي خدمات التعليم ضمان تحقيق ما يلي:

9.1 الاستثمار في توفير التدريب والتعلم المهني للمعلمين وكوادر دعم الطلبة أصحاب الهمم، بما يضمن امتلاكهم للمعرفة والفعالية في استخدام استراتيجيات التدريس القائمة على الأدلة وتقنيات التخطيط المخصص والاستفادة من المنهاج التعليمي على النحو الأمثل.

9.2 أن يحصل الطلبة أصحاب الهمم على الخدمات التي تلبى احتياجاتهم الخاصة لقاء رسوم معقولة تدفعها أسرهم، بما يضمن تحقيق موازنة عادلة بين الرسوم وكفاءة تقديم الخدمات المطلوبة وتأثيرها الإيجابي على تحسين مخرجات أبنائهم.

9.3 في الحالات النادرة التي يوجد فيها طلبية من أصحاب الهمم يعانون من مستويات متقدمة من الاحتياجات الخاصة التي تتطلب إضافة مستويات عالية من الخدمات العلاجية والخدمات التخصصية ضمن البرنامج التعليمي لهؤلاء الطلبة، يتعين على عمليات التمويل والعقود ضمان تحقيق ما يلي:

i. أن تكون الرسوم الإضافية التي يتم فرضها على أولياء الأمور تمثل التكلفة الحقيقية للخدمات التي يتم تقديمها للمدرسة.

ii. وجود أساس منطقي واضح لطلب خدمات إضافية، بما في ذلك الحاجة إلى تحقيق الأهداف التعليمية وقياس الأثر الذي يتم تحقيقه على المخرجات.

iii. إجراء مراجعة وتقويم دوريين لجودة تقديم الخدمات وأثرها على مخرجات الطلبة، بما في ذلك التقدم الذي يتم تحقيقه إزاء تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة.

9.4 أن تكون جميع المرافق التعليمية متوافقة مع "كود دبي للبيئة المؤهلة" مما يضمن إنجاز جميع متطلبات سهولة الوصول، وأن يتم إعداد وتجهيز البيئات التعليمية الموجودة مثل مراكز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والمنشآت التعليمية والمواصلات وساحات اللعب ومختلف المرافق والساحات الأخرى بحيث تتيح لجميع الطلبة سهولة الوصول إليها واستخدامها من قبل جميع الطلبة.

9.5 أن تخصص المنشآت التعليمية الخاصة نسبة من ميزانياتها لدعم تطوير التعليم الدامج فيها، على أن يتم تخصيص هذه النسبة من الرسوم الدراسية لجميع الطلبة.

9.6 توفير التمويل المطلوب من الميزانية التشغيلية الأساسية بما ينسجم مع الإرشادات والتوجيهات العامة التي توصي بما يلي:

i. تعيين معلم دعم واحد على الأقل لكل 200 طالب من طلبة المدرسة.

ii. تعيين مساعد دعم تعلم واحد على الأقل لكل 125 طالب من طلبة المدرسة.

ضمان تحقيق ما يلي تبعاً لجميع الجهات المعنية:

9.7 الاستفادة من خطط تمويل ملائمة لتمويل خدمات خاصة إضافية لزيادة قدرة المنشأة التعليمية أو المرافق التعليمية على تقديم دعم متخصص مثل الدعم الذي يقدمه الاخصائيون النفسيون والمعالجون واختصاصيو السلوك واختصاصيو التوحد ومعلمو برايل، وخبراء في التقنيات المساعدة، ولتتمكينها أيضاً من إعادة تجهيز المساحات المتاحة لتلبي جميع متطلبات إتاحة الوصول إليها واستخدامها من قبل جميع الطلبة.

9.8 زيادة نسب توظيف وتعيين مُقيّمين ومعالجين مؤهلين ناطقين بالعربية واللغات الأخرى بما يضمن مواكبة التنوع الثقافي لسكان دبي.

9.9 تخصيص نسبة من ميزانية المنشأة التعليمية لتوفير المقومات اللازمة لتحسين قدرات الكادر التدريسي من خلال تطوير عمليات تدريب المعلمين قبل تعيينهم وأثناء عملهم في التدريس، وتوفير الدعم والتطوير المهني على نحو مستمر، بالإضافة إلى زيادة القوى العاملة في قطاع التربية والتعليم من خلال رفدهم بمعلمي الدعم ومساعدتي دعم التعلم.

التعليم والتدريب المهني والتقني، والتعليم العالي ودخول سوق العمل

إن تطوير وتنظيم مسارات التعلم بعد التخرج من المدرسة ومسارات التعليم الإضافي والتعليم العالي للطلبة أصحاب الهمم تشكل عاملاً أساسياً في تمكينهم من المشاركة النشطة في سوق العمل والمجتمع بشكل عام.

جوانب التركيز

يتعين على جميع مزودي خدمات التعليم التقني والمهني والتدريب والتعليم العالي ضمان تحقيق ما يلي:

10.1 إنشاء مكتب لتعزيز سهولة الوصول للطلبة أصحاب الهمم، حيث سيتكون هذا المكتب من مسؤول تعزيز وإتاحة إمكانيات الوصول وفريق لدعم التعليم تبعاً لمتطلبات مزودي خدمات التعليم المختلفين، ويهدف المكتب إلى تيسير التحاق الطلبة أصحاب الهمم بالمنشأة التعليمية وتقديم الدعم اللازم لكادر المنشأة التعليمية في إجراء عمليات المواءمة على المنهج التعليمي وإدخال التعديلات المطلوبة على عمليات التعليم والتعلم، والاستفادة من التقنيات والأجهزة المساعدة المتاحة لدعم مشاركة جميع الطلبة في التعلم.

10.2 العمل في إطار علاقات شراكة مع المنشآت التعليمية لتطوير تعليم مهني معتمد أكاديمياً ومسارات تعليم بديلة.

10.3 تطبيق مساقات على مستوى التعليم الجامعي مرتبطة بالتعليم الدامج والخدمات المتخصصة. وضمان حصول المدربين المهنيين والمحاضرين الأكاديميين والكادر التعليمي على المعارف والخبرات الأساسية في مفاهيم وتقنيات التعليم الدامج.

ضمان تحقيق ما يلي تبعاً لجميع الجهات المعنية:

10.4 تطوير وتطبيق برامج واستراتيجيات لانتقال الخريجين من المدرسة إلى سوق العمل للعمل بنشاط على تعزيز توظيف أصحاب الهمم في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويتضمن ذلك مراجعة عمليات الاعتماد الأكاديمي لجميع الشهادات التعليمية، بما في ذلك شهادات الدبلوم التي تصدر عن مراكز التربية الخاصة والمنشآت التعليمية.

10.5 حصول الطلبة أصحاب الهمم على **إمكانيات كاملة للالتحاق بمساقات التدريب** وبرامج التوظيف، وفرص التمرين على ممارسة مهنة محددة وعقود التدريب والعمل تحت المتابعة المباشرة في قطاعات العمل الخاص والحكومي والتطوعي.

10.6 حصول الطلبة أصحاب الهمم على شهادات عند اجتيازهم مساقات تدريبية، بحيث تحدد المهارات والكفاءات التي اكتسبها وارتباطها بالتوظيف.

10.7 التعاون لتطوير قاعدة بيانات لتسجيل الدوائر والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة والمعاهد والجمعيات التطوعية، وغير ذلك من المنظمات التي تمارس أنشطة ملائمة لتعزيز أماكن عمل هادفة للطلبة أصحاب الهمم.

10.8 العمل مع المؤسسات المعنية في قطاعات التعليم العالي والتعليم المهني والتقني والتدريب، وقطاعات عمل الخريجين لتوفير **وسائل وتجهيزات مناسبة**، والدعم اللازم وتوفير أجهزة المساعدة الملائمة تبعاً للخطط التعليمية الفردية التي تم تطويرها للطلبة أصحاب الهمم وبمشاركتهم، ولمتابعة توظيف أصحاب الهمم بناء على ما اكتسبوه من مهارات، وأنهم يحصلون على رواتب تنافسية.





الملحق - المصطلحات الرئيسية

قصور صحي

حالة طبية أو ضعف طويل الأمد لوظائف الشخص الجسدية أو العقلية أو الإدراكية أو التواصلية أو الحسية.

الإعاقة

حالة اجتماعية يواجهها الشخص الذي يعاني من قصور طويل الأمد وتكمن في بروز حواجز سلوكية أو اجتماعية أو بيئية تحول دون تفاعله ومشاركته الكاملة في مجتمعه، لذلك فإن الإعاقة ليست أبداً سمة من سمات الشخص أو خصائصه، بل هي انعكاس للتفاعل بين الشخص والمجتمع.

الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة

حاجة تحدث عندما يتم تحديد طالب يعاني من قصور صحي يتطلب إجراء تعديلات محددة أو تقديم دعم محدد للحيلولة دون حدوث إعاقة أو التخفيف من آثارها بما يضمن للطلبة أصحاب الهمم الانصاف في الحصول على تعليم ملائم ضمن بيئة تعلم مشتركة أسوة ببقية أقرانهم.

عوائق

هي جميع الحواجز الناجمة عن المواقف والمعتقدات الخاطئة أو الصعوبات المادية والتقنية، أو غياب الدعم اللازم، والتي تؤدي إلى إقصاء الطالب من منشآت التعليم العام أو عدم تمكينه من المشاركة الكاملة في تعلمه أسوة ببقية أقرانه في بيئة تعلم مشتركة ضمن منشآت التعليم العام وفي غرف الصفوف الدراسية.

بيئة تعلم مشتركة

وسط تعليمي يضم طلبة ذوي قدرات متفاوتة قادمين من بيئات وخلفيات مختلفة ليتعلموا سوياً في بيئة تعليمية دامجة. ويتم الاعتماد

على بيئات التعلم المشتركة في غالبية ساعات التدريس النظامية التي يتم تقديمها للطلبة، ويمكن لهذه البيئات المشتركة أن تتضمن غرف فصول دراسية ومكتبات مدرسية وقاعات للياقة البدنية ومسرح وغرف موسيقى ومقاصف مدرسية وساحات لعب والمجتمع المحلي. ولا يتم أبداً في بيئات التعلم المشتركة عزل الطلبة أصحاب الهمم عن بقية أقرانهم أثناء التعلم.

بيئات التعلم المشتركة الفاعلة، هي بيئات التعلم التي:

- تمكن جميع الطلبة بلا استثناء من المشاركة الكاملة في تعلمهم ضمن بيئات تعلم مصممة لتلائم جميع الطلبة، وتكون مشتركة بين جميع الطلبة ضمن سياقات وأوساط تعليمية مختارة.
- تقدم مناخاً تعليمياً إيجابياً يرسخ حس الانتماء لدى جميع الطلبة، ويضمن تقدمهم نحو تحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية والدراسية الملائمة.
- ذات استجابة عالية إزاء تلبية احتياجات التعلم الفردي لدى الطلبة من خلال تقديم مستويات الدعم الملائمة لهم وتطبيق مفاهيم وممارسات التدريس التي تضع الطالب في محور العملية التعليمية.

الانصاف

هي مدى الاستفادة الذي يستطيع الافراد تحقيقها من الفرص وإمكانيات الوصول والمعاملة والمخرجات أثناء حصولهم على التعليم والتدريب. ويؤكد الانصاف على أن اختلاف احتياجات المتعلمين وتفاوتها يستلزم توفير أنواع مختلفة من الدعم ليتمكن الطلبة، جميع الطلبة من تحقيق أقصى إمكاناتهم في التعلم. لذلك فإن الإنصاف يتطلب تطبيق أساليب تعامل ومعالجة مختلفة تراعي تنوع الاحتياجات بين الطلبة وتركز على تقليل الفجوات في المخرجات التي بين مجموعات الطلبة الاجتماعية الأوفر حظاً والأقل حظاً.

يتم تحقيق الإنصاف في التعليم مع الطلبة أصحاب الهمم عندما تضمن المدرسة توفير إمكانيات وصول لفرص وخبرات تعلم قادرة على تعزيز حسهم بالانتماء وتمكينهم من الحصول على مستويات تحدي ملائمة لهم في المشاركة الدراسية والاجتماعية.

التعليم الدامج

هو ضمان حصول جميع الطلبة على تعليم عالي الجودة من خلال تلبية احتياجاتهم المتنوعة بفعالية وبأساليب قائمة على الاحترام والقبول والاستجابة العالية وتقديم الدعم اللازم. ويتجلى ذلك بانخراط الطلبة ومشاركتهم في برنامج تعليمي ضمن بيئة تعلم مشتركة قادرة على توفير الدعم المستهدف للطلبة بما يتيح الحد من التراجع وإزالة العوائق التي قد تؤدي إلى إقصاء الطالب أو استبعاده. فالتعليم الدامج ليس مجرد مشروع أو مبادرة، بل هو تطوير تدريجي للمواقف والسلوكيات والنظم والمعتقدات التي تؤهل التعليم الدامج لأن يكون الأساس الذي ترتكز عليه ثقافة المدرسة، وتنعكس قيمه ومفاهيمه على الحياة اليومية في مجتمع المدرسة أو المنشأة التعليمية.



- إجبار أولياء أمور الطلبة أصحاب الهمم على تحمل تكاليف إضافية باهظة لقبول التحاق أبنائهم في المنشأة التعليمية.
- الفشل في تقديم فرص لتمكين الطلبة أصحاب الهمم من تحقيق التقدم الدراسي المناسب.

سلطة تعليمية

سلطة عامة أو حكومية لها سلطات مستقلة على مزودي خدمات التعليم في إمارة دبي.

مجلس أمناء/مجلس استشاري

مجموعة من الأشخاص الذي يتولون صياغة السياسات وتوجيه الشؤون التعليمية لمزود الخدمة بالشراكة مع فريق القيادة العليا. ومجلس الأمناء/المجلس الاستشاري مسؤول عن جودة الخدمات والأنشطة التعليمية والمخرجات التعليمية التي يقدمها مزود خدمات التعليم.

مزود خدمات التعليم

منشأة حكومية أو خاصة مسؤولة عن تشغيل وإدارة بيئة تعليمية بهدف تسجيل الطلبة والتحاقهم بهذه المنشأة الطلبة لتعلم ودراسة منهاج تعليمي معتمد. ويشمل هذا المصطلح مزودي خدمات التعليم المدارس ومراكز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ورياض الأطفال ومراكز التربية الخاصة ومراكز التعليم المهني والمدارس التعليم على شبكة الإنترنت والجامعات.

طالب

طفل أو شخص بالغ تم تسجيله رسمياً لتعلم ودراسة منهاج تعليمي معتمد. ويشمل هذا المصطلح الأطفال في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي والأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة والبالغين الذين يلتحقون بمساقات جامعية أو تعليم عالي.

الإقصاء من التعليم

تصرف أو فعل تهميشي أو تمييزي ضد الطلبة مع منعهم من الحصول على فرص تعليمية عالية الجودة ضمن بيئات تعلم مشتركة أسوة بأقرانهم. وإن منع وتقليل حالات الإقصاء وإزالتها ضمن نظام التعليم يشكل خطوة أساسية في مواكبة السياسات والممارسات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة مع السياسات والالتزامات المعتمدة دولياً في التعليم الدامج.

التمييز المباشر

الأفعال والإجراءات التي تتسبب في تعرض طالب لمعاملة غير متكافئة وغير منصفة مقارنة ببقية الطلبة بسبب ما لديه من احتياجات تعليمية خاصة وإعاقة.

أمثلة على حالات التمييز المباشر:

- عدم قبول التحاق طلبة لديهم إعاقة في غرف الفصول الدراسية النظامية مع بقية أقرانهم، أو إجبارهم على أن يتلقوا تعليمهم على نحو منفصل عن بقية الطلبة أو إجبارهم مثلاً على الالتحاق ببرنامج أو خدمة تعليمية "خاصة".
- الفشل في ضمان وتمكين جميع الطلبة في الوصول إلى الخدمات التعليمية الملائمة لهم.
- الفشل في توفير المرافق المناسبة أو الدعم الملائم للطلاب.
- عدم إتاحة إمكانيات المشاركة في أنشطة لاصفية أو فرص للتعلم خارج غرف الفصول الدراسية.

التمييز غير المباشر

العملية التي تحدث عندما يطبق مزود خدمات تعليم حكماً أو معياراً أو ممارسة عامة على جميع الطلبة دون مراعاة للطلبة أصحاب الهمم، مما يؤدي إلى التأثير سلباً على هؤلاء الطلبة ويضعهم ظروف غير ملائمة مقارنة بالطلبة الآخرين.

أمثلة على حالات التمييز غير المباشر:

- فشل السياسات والمواد التربوية للمنشأة التعليمية في إظهار التزامها الواضح بتطبيق التعليم الدامج والترحيب بقبول التحاق الطلبة أصحاب الهمم.
- الفشل في مواءمة معايير قبول تناسب الطلبة أصحاب الهمم.

هيئة المعرفة والتنمية البشرية

ص.ب: 500008 دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: (5432) 800-KHDA فاكس: +971 4 3640001

www.khda.gov.ae

#KHDADUBAI #KHDA



@KHDA



@KHDADUBAI



/KHDAOFFICIAL